مداخلة الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية في اجتماع لجنة التعليم والثقافة والاتصال للمناقشة العامة لمشروع القانون رقم 09.26 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة

تقديم النائب عمر اعنان- 14 ابريل 2026

السيد الرئيس، السيد الوزير، السيدات والسادة النواب وأطر الوزارة والبرلمان المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية لمناقشة مشروع القانون رقم 09.26 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، الذي نعتبره محطة تشريعية بالغة الأهمية في مسار تأهيل الإعلام المغربي ومؤسساته المهنية، وتنظيم مؤسسة مهنية جوهرية في البناء الديمقراطي لبلادنا. وإنه لمن صميم مسؤوليتنا، كمعارضة اتحادية، أن نواكب هذا الورش التشريعي الحيوي برؤية نقدية بناءة، تستند إلى قناعتنا الراسخة بأن لا ديمقراطية بدون صحافة حرة، ولا حرية بدون استقلالية مؤسساتية، ولا مؤسساتية بدون تمثيلية ديمقراطية وعدالة مهنية.

السيد الوزير، نُشيدُ بتفاعلكم الجدي مع هذا المشروع من خلال إحالتِه على المحكمة الدستورية، وكذا والأخذ بملاحظاتها ، بما يعزز دستورية النص وجودته ويكرّس احترام دولة القانون والمؤسسات.

في مستهل هذه المناقشة، نود التأكيد على أن الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية كان قد تقدم السنة الماضية، خلال مناقشة الصيغة الأولى من هذا المشروع، بجملة من التعديلات الجوهرية التي انسجمت في مضمونها مع الملاحظات التي أبدتها لاحقاً المحكمة الدستورية، خاصة فيما يتعلق بتركيبة المجلس، وقواعد التمثيلية، وتوزيع المقاعد، وكذا تركيبة لجنة الاستئناف التأديبية. غير أن هذه التعديلات لم يتم الأخذ بها، كما لم يُتح الوقت الكافي لإجراء مناقشة جدية ومتأنية لمقتضيات المشروع. ولو تم التفاعل الإيجابي مع مقترحاتنا واعتماد مقاربة تشاركية حقيقية في دراسة النص، لما كنا اليوم أمام إعادة فتح نفس النقاش، ولما ضيعنا هذا الزمن التشريعي الثمين، وما رافقه من جهد مؤسساتي وتشريعي إضافي، كان بالإمكان تفاديه عبر الإنصات المبكر للملاحظات والتعديلات التي تقدم بها البرلمان، وخاصة فرق المعارضة.

إن مناقشة مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة تكتسي أهمية خاصة، لأنه يتعلق بمؤسسة مهنية محورية في البناء الديمقراطي لبلادنا. فالصحافة ليست مجرد نشاط اقتصادي أو مهني، بل هي ركن أساسي في ضمان حرية التعبير، وأداة للمساءلة، ورافعة للتعددية، وآلية لتشكيل الوعي الجماعي. لذلك فإن أي تنظيم قانوني لهذا القطاع ينبغي أن ينطلق من مبدأ أساسي مفاده: لا ديمقراطية بدون صحافة حرة، ولا صحافة حرة بدون استقلالية مؤسساتية، ولا استقلالية بدون تمثيلية ديمقراطية عادلة.

إن المجلس الوطني للصحافة، باعتباره مؤسسة للتنظيم الذاتي، يفترض أن يكون فضاءً مهنياً مستقلاً، يعكس التوازن داخل الحقل الإعلامي، ويحمي أخلاقيات المهنة، ويسهر على تطويرها، دون أن يتحول إلى أداة للضبط أو التأثير أو إعادة ترتيب موازين القوة داخل القطاع. ومن ثم فإن إعادة تنظيم هذه المؤسسة ينبغي أن تتم في إطار تعزيز استقلاليتها وتوسيع تمثيليتها وترسيخ الحكامة الديمقراطية داخلها.

ويأتي هذا المشروع، كما هو معلوم، في سياق خاص يرتبط بترتيب الأثر القانوني لقرار المحكمة الدستورية، الذي اعتبر بعض مقتضيات المشروع السابق غير مطابقة للدستور، خاصة تلك المتعلقة بتركيبة المجلس، وقواعد التمثيلية، وتوزيع المقاعد، وكذا تركيبة لجنة الاستئناف التأديبية. وهو ما يفرض أن تكون هذه المراجعة مناسبة لتجويد النص وتعزيز ضمانات الاستقلالية والتعددية، وليس مجرد تعديل تقني محدود.

غير أن قراءة المشروع تبرز أن الإشكال لا يتعلق فقط بإعادة صياغة بعض المواد، بل يمتد إلى الفلسفة العامة للنص، وهل نحن أمام تنظيم ذاتي ديمقراطي للمهنة، أم أمام صيغة قد تؤدي، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى إعادة ترتيب الحقل الإعلامي وفق توازنات غير متكافئة. وفي هذا الإطار، نثير ثلاث قضايا أساسية:

أولاً: استقلالية المجلس الوطني للصحافة

إن فلسفة التنظيم الذاتي تقوم على أن المهنة تنظم نفسها بنفسها، وأن المجلس يمثل الجسم المهني، وليس امتداداً لأي جهة أخرى. لذلك فإن كل ما من شأنه التأثير على استقلالية المجلس، سواء من خلال تركيبة الأعضاء أو آليات التعيين أو توزيع الصلاحيات، ينبغي أن يخضع لمراجعة دقيقة، حتى نحافظ على الطابع المهني المستقل لهذه المؤسسة.

ثانياً: التمثيلية الديمقراطية داخل المجلس

إن التوازن بين فئتي الصحافيين والناشرين مسألة ضرورية، لكن هذا التوازن لا ينبغي أن يتحول إلى آلية لهيمنة الفاعلين الأقوى اقتصادياً أو المؤسسات الكبرى، لأن ذلك قد يؤدي إلى إقصاء الصحافة الجهوية، والصحافيين المستقلين، والمقاولات الإعلامية الصغرى، وهو ما يتعارض مع مبدأ التعددية المهنية. إننا نؤمن بضرورة تمثيلية عادلة ومتوازنة تعكس التنوع الحقيقي للحقل الإعلامي المغربي.

ثالثاً: السلطة التأديبية وضمانات المحاكمة المهنية العادلة

إن وجود آليات تأديبية داخل المجلس أمر ضروري لحماية أخلاقيات المهنة، لكن هذه السلطة يجب أن تكون محاطة بضمانات قوية، من حيث الاستقلالية والحياد والتوازن. لأن الهدف من التأديب ليس الزجر أو التضييق، بل حماية المهنة وتعزيز مصداقيتها. ولذلك يجب أن تُصاغ هذه المقتضيات بطريقة تضمن الحقوق المهنية للصحافيين وتفادي أي تأويل قد يمس بحرية الممارسة الصحافية.

السيد الوزير،

إننا في الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية لا ننظر إلى المجلس الوطني للصحافة باعتباره مجرد مؤسسة تنظيمية، بل باعتباره آلية لتأهيل القطاع الإعلامي وتطويره. ولذلك فإن دوره يجب أن يتجاوز الوظيفة التأديبية ليشمل:

- تعزيز التكوين المستمر للصحافيين
- مواكبة التحولات الرقمية التي يعرفها القطاع
- الدفاع عن الوضعية الاجتماعية والمهنية للصحافيين
- دعم الصحافة الجهوية والمحلية
- تعزيز أخلاقيات المهنة وترسيخ ثقافة الجودة
- تشجيع الابتكار الإعلامي

كما نعتبر أن التقرير السنوي للمجلس يجب أن يتحول إلى وثيقة مرجعية حول وضعية حرية الصحافة، وأن تتم مناقشته داخل البرلمان، وأن يُنشر للعموم، لأن الشفافية هي أساس الثقة بين المؤسسات والمجتمع.

إن الهدف من إعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة يجب أن يكون واضحاً، وهو:

- تعزيز التنظيم الذاتي الديمقراطي للمهنة
- تكريس استقلالية المجلس عن أي تأثير خارجي
- ضمان تمثيلية عادلة ومتوازنة
- حماية حرية الصحافة والتعددية
- تعزيز الحكامة الديمقراطية داخل المجلس
- جعل المجلس فضاءً لتطوير المهنة وتأهيلها

وبناء على هذه المبادئ، سنقدم ملاحظاتنا التفصيلية حول المواد الأساسية للمشروع، وخاصة المواد 4 و5 و49 و57 و93، باعتبارها تحدد طبيعة المجلس وتركيبته وآليات اشتغاله وضمانات استقلاليته.